September 2010

A

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة السادسة والثلاثون

روما، 11-14 و16 أكتوبر/ تشرين الأول 2010

اقتراح بآلية دولية للمجتمع المدني للأمن الغذائي والتغذية من أجل العلاقات مع لجنة الأمن الغذائي العالمي

أعدت هذه الوثيقة بمعرفة ActionAid International، وهي مجموعة عمل الحوكمة للجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية وأوكسفام. ولا تعكس الوثيقة بالضرورة وجهات نظر لجنة الأمن الغذائي العالمي ولا مكتبهـا ولا أمانتها

بيان المحتويات

مسائل للعرض على لجنة الأمن الغذائي العالمي	الصفحة	1
أولا– معلومات أساسية	الفقرات	1–3
ثانيا– آلية المجتمع المدني		4–49
ألف– دورها ووظائفها		4–8
باء– مبادئ تنظيمية		9–13
جيم– المشاركون في عمليات لجنة الأمن الغذائي العالمي		14–15
دال– الحوكمة والهياكل		16–38
هاء– تخصيص مقاعد للمجتمع المدني في الدورات العامة للجنة الأمن الغذائي		39–44
واو– الاتصالات		45
زاي– الاحتياجات من الموارد		46
حاء– المساءلة والتقييم		47–49
الملحق – 1		
الملحق – 2		
الملحق – 3		

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

مسائل للعرض على لجنة الأمن الغذائي العالمي

تقر اللجنة بسلامة هذا الاقتراح، وتدعو أصحاب الشأن الآخرين إلى السير على نفس المنوال.

أولاً- معلومات أساسية

1- أكد الإعلان الصادر عن المنتدى الشعبي للسيادة الغذائية الذي عُقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 بالتوازي مع مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي أهمية الفرصة التي يتيحها تجديد لجنة الأمن الغذائي العالمي: *"إننا نؤكد الأهمية الأساسية لتجديد لجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها أهم جهاز سياسات دولي شامل للأغذية والزراعة داخل منظومة الأمم المتحدة، وكجهاز لا غنى عنه حيث معارف ومواقف هؤلاء الذين كانت أعمالهم اليومية تغذي البشرية لأجيال وأجيال، لم تكن موضع سماع فحسب، وإنما كانت موضع عمل بالفعل"*. كما أضاف الإعلان *"إن المجتمع المدني قد لعب دوراً مهماً بالفعل في عملية إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، فاتحاً بذلك مكاناً هاماً ننوي شغله بالكامل بطريقةٍ مسؤولة وفعالة. ونحن إذ نفعل ذلك، فإننا سوف نتكفل بأن تظل أصوات المستبعدين مسموعة في القلب من صناعة سياسات الأغذية والزراعة وحوكمتها على جميع المستويات"*.

2- وقد جاءت عملية إصلاح لجنة الأمن الغذائي من خلال عمل مجموعة الاتصال التي شكلها مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي والتي شاركت فيها منظمات المجتمع المدني مشاركة كاملة. وكان من أهم إنجازات المشاركين من المجتمع المدني، بدعمٍ من الحكومات ذات الأفكار المتشابهة، هو الاعتراف بحق منظمات المجتمع المدني بأن تنظم نفسها بنفسها للاتصال بلجنة الأمن الغذائي العالمي. فالفقرة ذات الصلة من وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي تنص على ما يلي:

"سوف تدعى منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية وشبكاتها إلى أن تتولى بصورة مستقلة إقامة آلية عالمية تُعنى بالأمن الغذائي والتغذية ستعمل كهيئة ميسرة لمشاورات منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في لجنة الأمن الغذائي العالمي. كما ستقدم هذه الآليات خدماتها للإجراءات العالمية والإقليمية والقطرية في فترة ما بين الدورات، والتي ستسند في نطاقها الأولوية من حيث التمثيل لمنظمات تلك الفئات من السكان الأشد تضرراً من انعدام الأمن الغذائي. وترفع منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية إلى مكتب اللجنة مقترحاً فيما يتصل بالطريقة التي ستنتهجها في تنظيم مشاركتها في اللجنة بما يضمن مشاركة واسعة ومتوازنة بحسب الأقاليم ونوع المنظمات مع مراعاة المبادئ التي أقرتها اللجنة في

دورتها الرابعة والثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول 2008 (الوثيقة CFS: 2008/5، والفقرة 15 من الوثيقة CL 135/10)." (الفقرة 16 من الوثيقة CFS: 2009/2 Rev.2).

3- وقد منح منتدى المجتمع المدني الذي عقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 المشاركين من المجتمع المدني في مجموعة الاتصال صلاحية الاستمرار في اتصال المجتمع المدني بمكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى أن تبدأ آلية المجتمع المدني عملها. ويدخل ضمن هذه الصلاحية إعداد مشروع لآلية مجتمع مدني مستقلة ذاتياً للاتصال بلجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل نشرها على نطاق واسع بين منظمات المجتمع المدني المعنية بالأمن الغذائي والتغذية[1] (انظر القسم الخاص بالعملية، الفقرات من 36 إلى 39 أدناه).

ثانياً- آلية المجتمع المدني

ألف- دورها ووظائفها

4- ***الدور*** الأساسي لآلية المجتمع المدني هو تيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك المساهمة بمدخلات في المفاوضات وفي صنع القرارات. كما أن هذه الآلية سوف تتيح مجالاً للحوار بين مجموعة كبيرة من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني حيث يمكن الإعراب عن المواقف المختلفة ومناقشتها. وسوف ترفع الآلية المواقف المشتركة إلى اللجنة عندما تكون هناك مواقف مشتركة، وكذلك مدى الاختلاف في هذه المواقف عندما لا يكون هناك توافق في الآراء.

5- وتقترح وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تقوم آلية المجتمع المدني بسلسلة من ***الوظائف*** لكي تقوم بدورها التيسيري، مثل الوظائف التالية:

(1) "تبادل واسع ومنتظم للمعلومات والتحليلات والتجارب؛

(2) بلورة مواقف مشتركة عند الاقتضاء؛

(3) الاتصال باللجنة، وعند الاقتضاء، بمكتبها بواسطة ممثلين معينين من خلال عملية اختيار ذاتية داخلية ضمن كل فئة من فئات المجتمع المدني؛

(4) عقد منتدى للمجتمع المدني كاجتماع تحضيري قبل دورات اللجنة إذا ما قررت ذلك آلية المجتمع المدني". (الفقرة 16 من الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2)

[1] يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية ومأمونة ومغذية تلبى حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة.

6- وتحتفظ آلية المجتمع المدني لنفسها بالحق في القيام بوظائف أخرى. فسوف تيسر الآلية المشاركة في الأنشطة فيما بين الدورات (أي الأنشطة التي تحدث فيما بين الدورات السنوية العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي) والدورات العامة للجنة التي تعقد بالقرب من يوم الأغذية العالمي في أكتوبر/تشرين الأول من كل عام.

الأنشطة على مدار السنة

7- لن تقتصر لجنة الأمن الغذائي العالمي في ثوبها الجديد على اجتماع سنوي واحد. وإنما تتجه النية إلى برنامج عمل مستمر ينفذه مكتبها بمدخلات من المجموعة الاستشارية وفريق الخبراء الرفيع المستوى. وسوف يعد برنامج العمل للدورات العامة للجنة ويتابع استنتاجاتها وقراراتها. وسوف يكون ذلك متسقاً مع أدوار اللجنة، وسينطوي على جمع الدروس المستفادة على المستويات القطرية والإقليمية، ووضع إرشادات في مجال السياسات والإطار الاستراتيجي العالمي، وتيسير الدعم الدولي لخطط العمل الوطنية، وما إلى ذلك. وجميع المشاركين في عملية لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما فيهم منظمات المجتمع المدني، مدعوون إلى المساهمة في أنشطة اللجنة التي تجري فيما بين الدورات على الأصعدة المختلفة، ابتداء من الأصعدة الوطنية وانتهاء بالأصعدة العالمية مروراً بالأصعدة الإقليمية. والمنتظر أن تيسير الآلية هذه العملية، وأن تقوم بتنسيقها عند الحاجة. وسوف تكون أغلب الأنشطة على مدار العام على الأصعدة المحلية والقطرية والإقليمية. وعندما يبدأ تنفيذ إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، سوف تحتاج الآلية إلى إيجاد طرق لدعم مشاركة المجتمع المدني في الأنشطة على مدار العام على جميع الأصعدة وإيجاد روابط فيما بينها. وسوف تيسر الآلية مشاركة منظمات المجتمع المدني التي تشارك في هياكل حوكمة الأمن الغذائي لأصحاب الشأن المتعددين على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن الممكن أن تشمل هذه الأنشطة مجموعات الضغط واستقطاب التأييد، وتقاسم المعرفة، وتشجيع مجموعات عمل نوعية، وبناء القدرات، وعمليات الرصد، وإعداد مقترحات محددة لكي تناقشها اللجنة في دوراتها العامة.

الدورات العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي

8- سوف تتحاور آلية المجتمع المدني مع مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي فيما يتعلق بتخصيص مقاعد للمجتمع المدني في الدورات السنوية العامة للجنة. وتنص الفقرة ذات الصلة من وثيقة إصلاح اللجنة على ما يلي:

> *"وسيحدد المكتب توزيع المقاعد على المشاركين والمراقبين [في الدورة العامة للجنة] بالتشاور مع آليات تنسيق منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية. وستكون الحصة المخصصة لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشكل يكفل مشاركتها الجلية والفعالة، والتوزيع الجغرافي العادل، مع اهتمام خاص بالمنظمات المفصلة في الفقرة 11 (2)* " (الفقرة 15 من الوثيقة CFS:2009/2Rev.2).

وسنتناول فيما يلي الإجراء الذي ستتبعه آلية المجتمع المدني في اقتراحها بتخصيص المقاعد.

باء- مبادئ تنظيمية

9- سوف تكون آلية المجتمع المدني مكاناً شاملاً مفتوحاً أمام جميع منظمات المجتمع المدني: فسوف تضم جميع أطياف الجهات المعنية أو المتضررة من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بما في ذلك الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، لاسيما تلك الموجودة في البلدان النامية، والمتضررة من الجوع، وتلك التي تلتزم بتحقيق الحق في الغذاء والسيادة الغذائية.

10- سوف تتكفل آلية المجتمع المدني بأن تكون المجموعة الكبيرة من الآراء مسموعة بشأن كيفية معالجة مشكلات الجوع وسوء التغذية وانتهاك الحق في الغذاء. وسوف تعطى الأولوية لضمان سماع أصوات صغار المنتجين، ومجتمعات الصيد، والرعاة، والسكان الأصليين، وفقراء الحضر، والمهاجرين، والعمال الزراعيين، وغيرهم[2]. وستولى أولوية خاصة للفلاحين ومنتجي الأغذية من السكان الأصليين، والعمال المتضررين من الجوع والتهميش لأنهم يمثلون الغالبية الكبيرة من الجوعى في العالم وينتجون الجزء الأكبر من الأغذية في العالم. وسوف تبذل آلية المجتمع المدني جهوداً خاصة لدعم طبقات المهمشين لكي يتابعوا عملية لجنة الأمن الغذائي العالمي ويشاركوا فيها.

11- سوف تحترم آلية المجتمع المدني الجماعية والاستقلال والتنظيم الذاتيين. وسوف تتكفل بتحقيق التوازن بين الجنسين وبين الأقاليم والمؤسسات والقطاعات.

12- ينبغي أن يكون الهدف من المشاركة في آلية المجتمع المدني هو المحافظة على الوحدة والتضامن فيما بين منظمات المجتمع المدني، ولكن ذلك لا ينبغي أن ينطوي على تسطيح التنوع الموجود في المجتمع المدني من حيث الأهداف والاستراتيجيات والمضمون. ومع ذلك فإنه لابد من موافقة لجنة التنسيق في الآلية على آليات صنع القرار (انظر الفقرة 26) بغرض تعزيز التعاون بين جميع المشاركين والسماح باتخاذ مواقف مشتركة عندما يتسنى ذلك.

13- سوف تتحاشى آلية المجتمع المدني إنشاء جهاز بيروقراطي في روما، وإنما سيكون لها أمانة دائمة، لها دور محايد، ومكرسة لتيسير وظائف الآلية بالإضافة إلى تقديم الدعم فيما بين الدورات لأعضاء المجتمع المدني الأربعة في المجموعة الاستشارية (انظر الفقرات من 35 إلى 37 أدناه).

---

[2] من أهم مبادئ التنظيم أن تتحدث المجموعات المنظمة ذاتيا دفاعاً عن نفسها في آلية المجتمع المدني وأن تتمتع بقدرٍ أكبر من التمثيل في هذه الآلية؛ ومن بين الدوائر المنظمة ذاتياً، سيكون لصغار المنتجين مساحة أكبر في آلية التنسيق لأنهم يمثلون الغالبية العظمى من الجوعى في العالم، كما أن لديهم أجزاء كبيرة من الحلول في معالجة مشكلة الجوع بصورةٍ مستدامة. وفي الوقت الذي تعترف فيه آلية المجتمع المدني بدور الدوائر المنظمة ذاتياً وتؤكد على هذا الدور، فإنها سوف تتكفل بإفساح مكان لقضايا وأصوات هؤلاء الذين لا يستطيعون تنظيم أنفسهم.

جيم- المشاركون في عمليات لجنة الأمن الغذائي العالمي

14- كما جاء في وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي، فإن آلية المجتمع المدني سوف تعطي أولوية واضحة لمنظمات السكان الأكثر تضرراً من الجوع مع إقرارها بأن ضحايا الجوع هم أيضاً من لديهم الحلول. وسوف تكون العضوية في لجنة التنسيق التابعة للآلية والمشاركون في الدورات العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي على أسس إقليمية ومؤسسية، كما سيكون هناك ضمان للتوازن بين الجنسين وسوف تستخدم الآلية المؤسسات التالية[3] التي سبقت الإشارة إليها في وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي:

(أ) "المزارعون من الأسر أصحاب الحيازات الصغيرة،
(ب) مجتمع الصيادين الحرفيين،
(ج) الرعاة،
(د) المعدمون،
(ه) فقراء الحضر،
(و) العمال الزراعيون والعاملون في مجال الأغذية،
(ز) النساء،
(ح) الشباب،
(ط) المستهلكون،
(ي) السكان الأصليون،
(ك) المنظمات غير الحكومية[4]"؛

15- اقتُرح عدد من الدوائر الإضافية أثناء المشاورات التي دارت حول إنشاء آلية المجتمع المدني. ومع ذلك فالمقترح أن تؤخذ الدوائر المذكورة في وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي (الفقرة 11-2 من الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2) كأساس لإنشاء آلية المجتمع المدني لكي يساعد ذلك في ضمان التفاعل الهادئ والسريع مع لجنة الأمن الغذائي العالمي ابتداء من دورتها السادسة والثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول 2010. وعقب تقييم عمل الآلية في السنة الأولى، بإمكان لجنة التنسيق أن تقرر إجراء تغييرات في الدوائر. ولكن الآلية تقر بالمبدأ القائل إنه لا ينبغي استبعاد أي منظمة مجتمع

[3] من المهم التفرقة بين نوعين مختلفين من الدوائر المذكورة هنا: فإذا كانت المنظمات غير الحكومية هي منظمات تمثل مصالح موضوع معين أو تدعم مصالح مجموعات اجتماعية بعينها، فإن الدوائر الأخرى هي عوامل اجتماعية فاعلة منظمة ذاتياً لها هوية مشتركة وتلتقي معاً لتمثل مصالحها نفسها. وبهذا المعنى، فإن أي منظمة تمثل اهتمامات الأطفال مثلاً، وإن كانت غير مكونه من الأطفال ومحكومة بواسطتهم، ستصنف كمنظمة غير حكومية. والملاحظ أن بعض المجموعات تواجه صعوبات في تنظيم نفسها (كما هو الحال بالنسبة للأطفال) وبالتالي فإن المسؤولية تقع على كاهل كل دائرة لكي تسعى إلى أن تكون مصالحها مأخوذة في الحسبان. وأخيراً، ومن المفيد مواصلة استكشاف دائرة المنظمات غير الحكومية في السنة القادمة، نظراً لأن التشكيل الحالي (الحاشية الموجودة في الفقرة 13) لا تلم بمختلف أنماط المنظمات التي تشكل هذه الدائرة.

[4] يشير هذا المصطلح إلى المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الوطنية غير الحكومية، وبرامج المنظمات غير الحكومية.

مدني تعمل بالفعل في قضايا الأغذية من الانضمام إلى الآلية، وبالتالي فإن تعريف كل دائرة ينبغي أن يكون على قدر من المرونة يسمح لكل منظمة بالانضمام إلى دائرة واحدة على الأقل.

دال- الحوكمة والهياكل

الأعضـاء

16- جميع منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية الناشطة في مجال الأغذية والتغذية على أي مستوى، لاسيما تلك التي تمثل منتجي الأغذية، والمستهلكين، والعناصر الفاعلة الأخرى العاملة بصورةٍ مباشرة في إنتاج الأغذية واستهلاكها التي تريد المشاركة في عمليات لجنة الأمن الغذائي، ستعتبر مؤهلة للاشتراك في الآلية والاستفادة من المعلومات المقدمة، وتيسير المشاركة في عمليات لجنة الأمن الغذائي واجتماعاتها وغير ذلك من الخدمات التي قد تستطيع الآلية تقديمها.

17- *الحركات الوطنية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني/والمنظمات غير الحكومية ومنتدياتها، وشبكاتها، وآلياتها*. سوف تشجَع منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية على تجميع نفسها على المستويين الوطني والإقليمي لكي تشارك بصورةٍ أكثر فعالية في عمليات السياسات والبرامج المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. فمنظمات المجتمع المدني/والمنظمات غير الحكومية الإقليمية الموجودة بالفعل، ومنظماتها، وبرامجها وشبكاتها التي تتعامل مع قضايا الأمن الغذائي والتغذية، وعلى الأخص تلك التي تسير وفق الخطوط والمبادئ الأساسية لهذه الوثيقة والمشتبكة بالفعل في حوار مع السلطات الإقليمية أو الوطنية، سوف تُقبل بالتالي كأعضاء مشاركة في الآلية العالمية للأمن الغذائي. فإذا بادرت أي من منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية إلى تنظيم آليات جديدة إقليمية أو وطنية للمجتمع المدني، فإن هذه الآليات ينبغي أن تسير وفق الخطوط والمبادئ الأساسية للوثيقة التي بين أيدينا، وسوف ينظر في الطلبات التي تقدمها وفي مشاركتها في الآلية العالمية للمجتمع المدني وسوف يتم تحديد هذه الأجهزة وانضمامها إلى الآلية العالمية بصورةٍ تدريجية. وقد تود المنتديات والشبكات والآليات الوطنية أن تتجمع معاً بحسب الإقليم بمجرد تشكيل الهياكل الإقليمية. وينبغي أن يكون للآليات الإقليمية دور تيسيري، وأن تتصل بالمؤسسات الإقليمية بصورةٍ مستمرة للمساعدة في إعداد المواقف والمشاركين للاجتماعات العالمية. والأمل معقود على أن تتمكن المشاورات الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية التي تجرى بالتعاون مع المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة من القيام بدور في هذا الصدد.

المنتدى السنوي للمجتمع المدني

18- ستسهل لجنة التنسيق عقد اجتماع للمجتمع المدني في كل سنة إن أمكن أو كانت تلك مسألة إستراتيجية، قبيل الدورة السنوية للجنة الأمن الغذائي مباشرة. وسيكون الاجتماع مفتوحاً أمام جميع المشاركين المهتمين من المجتمع المدني الأعضاء في آلية المجتمع المدني. ومن المهم أن يكون هناك توازن بين الدوائر والأقاليم فيما يتعلق بصناع

القرارات. وسوف توضع آليات مناسبة، بما في ذلك إمكانية التصويت عند عدم التوصل إلى توافق في الآراء. وسوف تقترح لجنة التنسيق خطوطاً توجيهية بشأن أنواع الأسئلة التي يمكن أن تكون موضع اتخاذ قرار بالتصويت أو تلك التي تحتاج إلى توافق في الآراء. وسوف يكون الاجتماع بمثابة فرصة مهمة لتبادل المعلومات، ومناقشة قضايا الأمن الغذائي والتغذية التي لها أولويتها، وتحديد أولويات الدفاع عن المجتمع المدني ثم مناقشة المواقف المشتركة التي ينبغي اتخاذها في الاجتماع السنوي للجنة الأمن الغذائي في نهاية الأمر. وإذا لم يكن هناك توافق في الآراء، فسوف توضح المواقف المطروحة على لجنة الأمن الغذائي أسماء المنظمات التي تؤيد هذه المواقف. وأي بيانات قد تسفر عنها هذه الاتصالات لن تتاح على موقع الويب الخاص بآلية المجتمع المدني إلا إذا تمت الموافقة عليها بتوافق الآراء. وفي حالة عدم التوصل إلى توافق في الآراء، فإن المنظمات التي تؤيد البيان تستطيع أن تتيح هذه البيانات على مواقع الويب الخاصة بها.

لجنة التنسيق

19- لجنة التنسيق مسؤولة عن ضمان تنفيذ وظائف آلية المجتمع المدني بصورةٍ فعالة بقدر الإمكان ووفقاً لمبادئ التنظيم.

20- ستشكل لجنة تنسيق لآلية المجتمع المدني، تتكون من دائرة ونقاط اتصال دون إقليميـــة على الوجه التالي: 4 نقاط اتصال من منظمات مزارعي أسر صغار الحائزين و2 من الدوائر الأخرى السابق ذكرها أعلاه، ونقطة اتصال واحدة من كل إقليم فرعي (التقسيمات المقترحة هي: أمريكا الشمالية، وأمريكا الوسطى والكاريبي، ومنطقة الأنديز، والمخروط الجنوبي، وأوروبا الغربية، وأوروبا الشرقية، وآسيا الغربية، وآسيا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى، والمحيط الهادي وأوسيانيا، وأفريقيا الجنوبية، وأفريقيا الغربية، وأفريقيا الشرقية، وأفريقيا الوسطى، وشمال أفريقيا). وكما سبق أن ذكرنا، فإن الأولوية تعطى لصغار المزارعين لأنهم يمثلون 80 في المائة من السكان الجوعى في العالم وينتجون أكبر قدر من الأغذية في العالم[5].

21- ستقوم كل نقطة اتصال بعملها لمدة 12 شهراً في عامي 2011/2010، ثم لمدة سنتين بعد ذلك.

22- لا بد من ضمان التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي بين نقاط الاتصال في لجنة التنسيق التابعة لآلية المجتمع المدني. وينبغي أن تسعى الحركات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية وبرامجها وشبكاتها المشاركة في لجنة الأمن الغذائي إلى الوصول بمشاركة النساء إلى نسبة 50 في المائة. ومن الممكن تحقيق ذلك

[5] في الوقت الذي كانت فيه بعض الدعاوى لتخفيض حجم لجنة التنسيق من أجل تحسين الأداء، فإن لجنة الصياغة شعرت بأن الحجم الحالي، حيث جميع الأقاليم الفرعية والدوائر ممثلة، ضروري لبناء الثقة وملكية العملية. كما لوحظ أن أربعة أعضاء في المجموعة الاستشارية سيلعبون دوراً رئيسياً في الأنشطة التي تجري فيما بين الدورات وأنهم سوف يساعدون بالتالي في ضمان الكفاءة في صنع القرارات في لجنة التنسيق.

بمطالبة كل دائرة بتسمية رجل وامرأة من إقليمين مختلفين لشغل مقعديهما في لجنة التنسيق. ومع مرور الوقت، سيتعين على كل دائرة أن تبين أنها اختارت نقاط اتصال من جميع الأقاليم.

23- وسوف تقرر كل دائرة أو إقليم فرعي من خلال عملية تفاوض داخلية أي العمليات التي ستطرحها على أعضاء لجنة التنسيق لاختيارهم، مع الالتزام بالتوازن بين الأقاليم وبين الجنسين كما سبق أن ذكرنا، والالتزام بمبدأ الشفافية. والمقترح أن تنشئ كل دائرة/إقليم فرعي مجلساً من نقاط الاتصال يمثل أهم المنظمات/الشبكات في هذه الدائرة/الإقليم الفرعي، وأن يتناوب أعضاء هذا المجلس حضور اجتماعات لجنة التنسيق بالتناوب لفترة سنتين لكل منهم. وسوف توثق عملية اختيار أعضاء لجنة التنسيق ونتائجها، لتكون متاحة بعد ذلك لجميع منظمات المجتمع المدني وغيرها.

24- وربما لن تكون العملية في سنتها الأولى شاملة بالقدر الذي كنا نأمله، ولكنها ينبغي أن تكون شفافة. وسوف تتحسن منهجية اختيار أعضاء لجنة التنسيق بحسب تقييم السنة الأولى، وتجارب السنوات التالية.

25- سوف تجتمع لجنة التنسيق وجهاً لوجه مرة واحدة في السنة على الأقل، ومرة كل ثلاثة أشهر فعلياً.

26- ستتخذ لجنة التنسيق قرارات بشأن عمل آلية المجتمع المدني، مثل: معايير الاشتراك في الآلية، وحصص المشاركين في الدورات العامة للجنة الأمن الغذائي، واختيار أعضاء المجتمع المدني في المجموعة الاستشارية، وتقديم الدعم لأعضاء المجموعة الاستشارية لمنظمات المجتمع المدني، والمساعدة في تنظيم منتديات المجتمع المدني التي لها علاقة بلجنة الأمن الغذائي.

27- سيتم اتخاذ القرارات من خلال مشاورات منتظمة مع المشاركين في آلية المجتمع المدني. وسوف تفكر لجنة التنسيق في أنواع المسائل التي تكون هناك أهمية كبيرة لإجراء مزيد من المشاورات بشأنها لمصلحة تمكين آلية المجتمع المدني ككل. وسوف تتخذ القرارات بتوافق الآراء كلما أمكن. وستقرر لجنة التنسيق نوع القرارات التي تحتاج إلي توافق في الآراء وتلك التي تحتاج إلى التصويت إذا لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، وطرق التصويت التي تتبع. وستتخذ قرارات لجنة التنسيق بشأن هذه المسألة بمجرد استهلالها لعملياتها، وسوف تتاح هذه القرارات علناً. وينبغي أن نعلم أن الصمت لن يعتبر موافقة، وأن وجهات نظر أعضاء اللجنة ستوضح عند السعي للوصول إلى توافق في الآراء. وفي جميع الحالات، فإن المواقف المختلفة سوف تعلن وسوف ترد في التقارير.

28- وعند تقديم آلية المجتمع المدني للمشورة إلى لجنة الأمن الغذائي عن طريق لجنة التنسيق، فإنها سوف تسعى إلى تجميع مجموعة المواقف المختلفة التي يعرب عنها المشاركون في آلية المجتمع المدني.

29- ستكون لجنة التنسيق مسؤولة عن الحوار مع مكتب لجنة الأمن الغذائي بشأن تخصيص مقاعد للمجتمع المدني في الدورات السنوية العامة للجنة. وينبغي أن نلاحظ أن عضوية لجنة التنسيق لا تضمن المشاركة التلقائية في الدورات السنوية العامة للجنة الأمن الغذائي.

أعضاء المجتمع المدني في المجموعة الاستشارية للجنة الأمن الغذائي

30- دور المجموعة الاستشارية هو إبلاغ وجهات نظر المشاركين في لجنة الأمن الغذائي ممن ليس لهم حق التصويت، بمن فيهم المجتمع المدني إلى مكتب لجنة الأمن الغذائي، وأن *"تقدم مدخلات إلى المكتب بشأن مجموعة المهام التي طلبت منها دورة اللجنة القيام بها"* (الفقرة 32 من الوثيقة CFS: 2009/2 Rev.2) كما أن لها دوراً في تغذية الروابط مع مختلف العناصر الفاعلة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والمحلية (الفقرة 23 من الوثيقة CFS: 2009/2 Rev.2)، بما في ذلك الأعداد الكبيرة من شبكات المجتمع المدني التي تعمل على المستويين الإقليمي والوطني (الفقرتان 25 و28 من الوثيقة CFS:2009/2 Rev.2).

31- وآلية المجتمع المدني مسؤولة عن إبلاغ المكتب بأسماء الأشخاص الذين سيشغلون المقاعد المخصصة للمجتمع المدني في المجموعة الاستشارية (أربع مقاعد في الوقت الحاضر). وفيما يلي وصف لكيفية القيام بذلك.

32- لن يكون دور أعضاء المجتمع المدني في المجموعة الاستشارية دوراً تمثيلياً، وإنما سيكون تيسيراً للاتصالات في اتجاهين بين المكتب وآلية المجتمع المدني. وستكون المهام الأساسية لأعضاء المجموعة الاستشارية من المجتمع المدني هي تقاسم المعلومات وطرح مجموعة من وجهات نظر آلية المجتمع المدني وأي مواقف مشتركة قد تخرج بها منظمات المجتمع المدني. وسوف يشاركون في جداول أعمال الاجتماعات القادمة للمجموعة الاستشارية والمكتب مع جميع أعضاء آلية المجتمع المدني عن طريق موقع الويب وغيره من وسائل الاتصال والتماس التعليقات التي سيتقاسمونها مع المجموعة الاستشارية. ومن الممكن توضيح الجوانب الأخرى لأدوارهم مع اتضاح وظيفة المجموعة الاستشارية نفسها. ومن الضروري، كلما كان ذلك ممكناً، أن تتاح الفرصة لجميع الأقاليم، والدوائر، والمنظمات، والشبكات، والقطاعات لكي تتابع وتغذي عمل المجموعة الاستشارية من خلال لجنة التنسيق. وسوف يقوم أعضاء المجموعة الاستشارية بالتنسيق فيما بينهم ومن خلال لجنة التنسيق لضمان أقصى قدر ممكن من المشاركة الجماعية. وسوف تحترم المجموعة الاستشارية المبادئ التنظيمية لآلية المجتمع المدني. وتمشياً مع المبادئ التنظيمية لآلية المجتمع المدني، سيكون من الضروري إعطاء الأولوية للمنظمات والشبكات في الدوائر المتضررة في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة في عمل المجموعة الاستشارية وتقديم المعلومات إليها.

33- سيتم اختيار أعضاء المجتمع المدني في المجموعة الاستشارية، وهم أربعة الآن، بواسطة أعضاء لجنة التنسيق ومن بين هؤلاء الأعضاء، بحسب قدرتهم على القيام بالدور المنتظر منهم مع مراعاة الأولوية المعطاة إلى دوائر صغار منتجي الأغذية. وسيكون مجموعهم أربعة أشخاص يحظون بثقة لجنة التنسيق ويشغلون مناصبهم على أساس دوري لمدة سنتين (سنة واحدة في الأشهر الأثنى عشر الأولى من عمل آلية المجتمع المدني). ويتسق ذلك مع شروط نقاط

الاتصال الخاصة بلجنة التنسيق كما سيساعد في ضمان تمكين جميع الأقاليم/الدوائر من المساهمة في عمل المجموعة الاستشارية.

34- من بين معايير الاختيار الأساسية:

- القدرة على المشاركة بانتظام في اجتماعات المجموعة الاستشارية شخصياً أو من خلال المؤتمرات التي تعقد عن بُعد أو مرافق المؤتمرات التي تعقد بطريقة الفيديو
- إظهار الالتزام بمبادئ التنظيم في آلية المجتمع المدني، لاسيما شمولية وأولوية المدخلات من أشد الناس تضرراً من الجوع
- القدرة على إقامة شبكات مع مجموعة كبيرة من الدوائر والمنظمات والشبكات والقطاعات
- مهارات في مجال الاتصالات وإقامة الشبكات
- ينبغي أن يعكس التوازن العام في المجموعة الاستشارية مبادئ التوازن بين الجنسين والأولوية المعطاة للدوائر التي تمثل أكثر الناس تضرراً من انعدام الأمن الغذائي.

35- سوف يحتاج أعضاء المجموعة الاستشارية للمجتمع المدني، لاسيما هؤلاء القادمين من الحركات الاجتماعية إلى دعمٍ ملموس حتى يستطيعوا هم أنفسهم أن يشاركوا بصورةٍ فعالة (مثل ترجمة الوثائق، والترجمة الفورية، والسفر بالطائرة، والإقامة، وغير ذلك) وحتى يستطيعوا أن يسهلوا مشاركة العناصر الفاعلة الأخرى من المجتمع المدني (من خلال البريد الإلكتروني، وإدارة مواقع الويب، وتنظيم الاتصالات عن بُعد، والاجتماعات وجهاً لوجه، وغير ذلك). وسيقدم جزء كبير من هذا الدعم من خلال أمانة آلية المجتمع المدني، وإن كان الأعضاء سوف يحتاجون أيضاً إلى قدر من الدعم من داخل منظماتهم وحركاتهم بالإضافة إلى التمويل من آلية المجتمع المدني.

الأمانـة

36- ستنشأ أمانة في روما لتقديم الدعم إلى أعضاء آلية المجتمع المدني ولجنة التنسيق، وأعضاء المجتمع المدني في المجموعة الاستشارية، وللمساعدة في تنظيم الاجتماعات السنوية لمنتدى المجتمع المدني.

37- سترفع الأمانة تقاريرها إلى لجنة التنسيق. وسيكون دورها إدارياً وميسراً لعمل آلية المجتمع المدني عن طريق القيام بمهامها المالية واللوجستية بالإضافة إلى الاتصالات. وستكون الأمانة محايدة من الناحية السياسية، وستقوم بدورها في مجال استقطاب التأييد وتشكيل مجموعات الضغط.

38- سيكون أعضاء الأمانة بحاجة إلى الخبرة في تيسير مشاركة مجموعة كبيرة من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، لاسيما الحركات الاجتماعية القادمة من الجنوب، وفي الحوار بشأن السياسات وآليات الحوكمة. كما أن إجادة اللغات، لاسيما الإنكليزية والإسبانية والفرنسية، ستكون معياراً هاماً آخر ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار.

هاء- تخصيص مقاعد للمجتمع المدني في الدورات العامة للجنة الأمن الغذائي

39- قد يكون هناك حد لمقاعد المجتمع المدني في الدورات العامة للجنة الأمن الغذائي في المستقبل، كما سيكون هناك حد بالتأكيد لعدد المشاركين من المجتمع المدني ممن يستطيعون الحديث أثناء الدورات العامة. وسوف توزع المقاعد وفرص الحديث المخصصة لمنظمات المجتمع المدني في اجتماعات لجنة الأمن الغذائي على الدوائر والأقاليم الفرعية بمعرفة لجنة التنسيق. وسيضمن نظام الحصص إعطاء الأولوية للأصوات القادمة من البلدان النامية وللدوائر الأكثر تضرراً من الجوع، بحسب مبادئ تنظيم آلية المجتمع المدني.

40- كما سبق أن ذكرنا، فإن العضوية في لجنة التنسيق لا تضمن المشاركة التلقائية في الاجتماعات السنوية العامة للجنة الأمن الغذائي.

41- سوف تخصص المقاعد بطريقةٍ متوازنة بحسب المعايير التي تقترحها لجنة التنسيق نفسها (انظر الفقرات 19-21) والمساهمة المكنة لها في مناقشة بنود جدول أعمال دورة لجنة الأمن الغذائي.

42- ستطرح المعلومات المتعلقة بالدورات العامة للجنة الأمن الغذائي على موقع الويب الخاص بآلية المجتمع المدني، كما سترسل إلى قائمة البريد الإلكتروني.

43- ستكون المنظمات الراغبة في حضور دورات لجنة الأمن الغذائي مطالبة بملء استمارة على البريد الإلكتروني تطلب منها تفاصيل عن تنظيمها، ومجالات عملها، والفروع التابعة لها، وبنود جدول الأعمال التي تهمها أكثر من غيرها، وما ترى أنها تستطيع المشاركة فيه أثناء المناقشات.

44- سترسل جميع الاستمارات إلى لجنة التنسيق، التي ستقرر تخصيص المقاعد مع مراعاة المساهمات التقنية والسياسية الفعلية. وسوف يؤثر التوازن الإقليمي والتوازن بين الجنسين وأهمية جدول أعمال لجنة الأمن الغذائي في كل دائرة وإقليم على قبول طلبات محددة. وسوف يتاح للمشاركين وقتاً كافياً لكي يرتبوا عمليات سفرهم والحصول على تأشيرات الدخول وغير ذلك.

واو- الاتصالات

45- ستنشئ لجنة التنسيق، بدعم من الأمانة، قائمة للبريد الإلكتروني وموقع للويب. وسوف تطرح جميع المعلومات ذات الصلة على موقع الويب باللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية. وسيكون بمقدور أي منظمات مجتمع مدني مهتمة بهذا الموضوع أن تدرج اسمها لكي تتلقى رسائل بالبريد الالكتروني بمجرد تسجيل عنوانها الالكتروني على موقع الويب.

زاي- الاحتياجات من الموارد

46- ينبغي أن تعرف الموارد اللازمة لضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في عملية لجنة الأمن الغذائي، بحساب متطلبات ميزانية لجنة الأمن الغذائي، كما جاء في وثيقة إصلاح اللجنة (الفقرة 50 من الوثيقة CFS: 2009/2 Rev.2). وتشمل هذه المتطلبات تكاليف سفر المشاركين في منظمات المجتمع المدني من البلدان النامية وإقامة موقع على الويب وتحديثه، وموظفي الأمانة، والترجمة، والمصروفات المكتبية[6]. وإذا كانت المسؤولية عن كفالة المشاركة الكاملة والفعلية لمنظمات المجتمع المدني في عملية لجنة الأمن الغذائي تقع على عاتق آلية المجتمع المدني، فإن الموارد المالية ينبغي أن تتاح وتقدم من جانب الحكومات المشاركة ومن المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بموارد وفيرة كلما أمكن.

حاء- المساءلة والتقييم

47- عناصر المساءلة هي:

- ستكون لجنة التنسيق مسؤولة أمام منظمات المجتمع المدني في مختلف أرجاء العالم التي تعمل في مجال الأمن الغذائي والتغذية من ناحية، ولجنة الأمن الغذائي من ناحية أخرى
- ستحتفظ لجنة التنسيق بموقع الويب وقائمة البريد الإلكتروني مع تحديثها باستمرار، كما ستصدر تقريراً سنوياً يحتوي على تفاصيل أنشطتها أثناء العام السابق. وستكون هذه الوسائل هي الأدوات الأساسية لتيسير المساءلة وتشجيعها
- في الوقت الذي ستكون فيه كل نقطة اتصال مسؤولة بالطبع أولا وأخيراً أمام دائرتها، فإن لجنة التنسيق ستكون مسؤولة بصورةٍ جماعية عن جميع أعمالها أمام جميع منظمات المجتمع المدني
- سيكون بمقدور المشاركين في آلية المجتمع المدني أن يعطوا معلومات مرتدة عن جودة مشاركتهم، وأداء لجنة التنسيق ونقاط الاتصال الخاصة بالمجموعة الاستشارية، وأن يقدموا اقتراحات حول كيفية تحسين أداء آلية المجتمع المدني
- سوف تتضح آليات المساءلة بالنسبة لأي آليات مجتمع مدني إقليمية أو وطنية قد يتم إنشاؤها بمجرد اتخاذ مبادرات في هذا الاتجاه، وإن كانت ستنتهج نفس المبادئ التي تقوم عليها الوثيقة الحالية
- وآليات المساءلة المفصلة أدناه، سوف يعاد النظر فيها بعد ثلاث سنوات مع قيام لجنة التنسيق بإدخال التغييرات الضرورية عليها.

[6] ستوضع ميزانية السنتين الأوليين أثناء وضع اللمسات الأخيرة في هذه الوثيقة، وستعرض على مكتب لجنة الأمن الغذائي جنبا إلى جنب مع الاقتراح الخاص بآلية المجتمع المدني.

48- ستكون قائمة البريد الإلكتروني لآلية المجتمع المدني وموقعها على الويب (المتوافران باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية على الأقل، بشرط توافر التمويل) هي الأدوات الأساسية للاتصالات. وسوف يحتوي موقع الويب على البيانات التالية التي ستوزع أيضاً عن طريق قائمة البريد الإلكتروني:

(أ) الوثيقة الحالية
(ب) الربط بموقع الويب الخاص بلجنة الأمن الغذائي
(ج) عملية اختيار نقاط الاتصال للجنة التنسيق لفترة السنتين والجدول الزمني لذلك، وعنوان البريد الإلكتروني للاتصالات من أجل مزيد من المعلومات
(د) قائمة بنقاط الاتصال الحالية والسابقة للجنة التنسيق
(ه) دليل يحتوي على المشاركين في آلية المجتمع المدني
(و) تواريخ وجداول أعمال الدورات السنوية العامة للجنة الأمن الغذائي؛ وعدد المقاعد المخصصة لمنظمات المجتمع المدني في دورات اللجنة واستمارة على الانترنت لطلب المشاركة في الدورات
(ز) تواريخ وجداول أعمال الاجتماعات القادمة للمجموعة الاستشارية والمكتب، ومحاضر الجلسات السابقة؛ واستمارة على الانترنت لتقديم تعليقات بشأن نقاط موجودة في جدول أعمال المجموعة الاستشارية
(ح) تاريخ الاجتماع السنوي لمنظمات المجتمع المدني التي ستعقد في كل سنة قبل لجنة الأمن الغذائي
(ط) التقرير السنوي للجنة التنسيق (انظر أدناه)
(ي) أي بيانات مشتركة تمت الموافقة عليها بتوافق الآراء (في لجنة التنسيق أو من جانب المشاركين في الاجتماع السنوي، بحسب الحالة).

49- سيحتوي التقرير السنوي للجنة التنسيق على المعلومات التالية:

(أ) الاتصالات: ملخص الخطوات التي اتخذت لتقاسم المعلومات بشأن عمليات لجنة الأمن الغذائي إلى منظمات المجتمع المدني في مختلف أرجاء العالم (عدد مرات "الدخول" على موقع الويب، وعدد منظمات المجتمع المدني التي تلقت قائمة البريد الإلكتروني، وتفاصيل الجهود التي بذلت لنشر معلومات قائمة البريد الإلكتروني وموقع الويب)
(ب) اختيار نقاط الاتصال بآلية المجتمع المدني: ستقوم كل دائرة بتوثيق عملية اختيار نقاط الاتصال الخاصة بها، بما في ذلك الأسماء المحددة للمنظمات المشاركة في عملية الاختيار، وكذلك الجهود التي بذلت لضمان التوازن بين الأقاليم وبين الجنسين.
(ج) تخصيص المقاعد للمشاركين من المجتمع المدني في الدورات العامة للجنة الأمن الغذائي: قائمة بجميع المنظمات التي تطلب المشاركة في كل دورة من دورات اللجنة، وقائمة نهائية بالمشاركين (تبين التوازن الإقليمي والجنساني) وموجز لمعايير الاختيار.

(د) المجموعة الاستشارية: ملخص لمعايير وعملية اختيار من عينتهم منظمة المجتمع المدني في المجموعة الاستشارية وتفاصيل الجهود التي بذلت لضمان التوازن بين الأقاليم والدوائر والجنسين، مع ضمان تمثيل أكثر المنظمات نشاطاً في عملية لجنة الأمن الغذائي

(ه) تيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني في الأنشطة التي تجري فيما بين الدورات: عدد التعليقات الإجمالية على بنود جدول أعمال المجموعة الاستشارية، وملخص لهذه التعليقات، وملخص للمساهمات في عملية المجموعة الاستشارية ونتائجها[7].

[7] أشار المنتدى الشعبي للسيادة الغذائية الذي عقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 إلى أن ''منظمات المجتمع المدني ستقوم بتقييم أداء الأمن الغذائي وتقييم أدائها هي نفسها في ثلاث سنوات".

الملحق 1: الميزانية السنوية

البند	العدد	تكاليف الفرد باليورو	عدد الأيام/الفترات	المجموع (باليورو)	المجموع (بالدولار الأمريكي)
مشاركة ممثلي منظمة المجتمع المدني في المجموعة الاستشارية					
دعم السياسات والدعم التقني	4 أفراد	3 000 يورو	12 شهراً	144 000 يورو	196 279 دولاراً أمريكياً
السفر بالطائرة	4 أفراد	700 يورو	6 اجتماعات 3 أيام x 6	16 800 يورو	22 899 دولاراً أمريكياً
الإقامة والوجبات	4 أفراد	120 يورو	18 اجتماعاً	8 640 يورو	11 777 دولاراً أمريكياً
تأشيرات الدخول والتأمين والتنقلات الداخلية	4 أفراد	100 يورو	6 اجتماعات	2 400 يورو	3 271 دولاراً أمريكياً
المجموع الفرعي					**234 227** دولاراً أمريكياً
لجنة التنسيق ومجموعات العمل					
الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد عن بُعد (السفر، والتأشيرات، والإقامة، والترجمة الفورية، وغير ذلك)	40 فردا	350 يورو	12 شهراً	168 000 يورو	228 992 دولاراً أمريكياً
العمل التحضيري واللوجستيات (إصدار الوثائق وتكاليف التشغيل)	مبلغ واحد مقطوع	100 1 يورو	12 شهراً	13 200 يورو	17 992 دولاراً أمريكياً
الاتصالات والمشاورات وبناء القدرات داخل الدوائر والأقاليم الفرعية	40 فردا	400 يورو	12 شهراً	192 000 يورو	261 706 دولارات أمريكية
المجموع الفرعي					**508 690 دولاراً أمريكياً**
الأمانة					
المنسق	موظف واحد متفرغ	500 4 يورو	12 شهراً	54 000 يورو	73 605 دولارات أمريكية

مسؤول الاتصالات	موظف واحد لبعض الوقت	3 000 يورو	6 شهور	18 000 يورو	24 535	دولاراً أمريكياً
مسؤول السياسات	موظف واحد متفرغ	3 000 يورو	12 شهراً	36 000 يورو	49 070	دولاراً أمريكياً
مسؤول المالية/الإدارة	موظف واحد لبعض الوقت	3 000 يورو	6 شهور	18 000 يورو	24 535	دولاراً أمريكياً
تكاليف التشغيل (الإيجار، والحواسيب، والهاتف، وماكينات التصوير)	مكتب واحد	3 000 يورو	12 شهراً	36 000 يورو	49 070	دولاراً أمريكياً
ترجمة الوثائق وموقع الويب	12 شهراً	2 000 يورو	مبلغ واحد مقطوع	24 000 يورو	32 713	دولاراً أمريكياً
المجموع الفرعي					**253 527**	**دولاراً أمريكياً**
المساءلة والرصد والتقييم						
التقييم المستقل، وآلية التغذية المرتدة، والتقرير السنوي، والمراجعة، وغير ذلك	12 شهرا	500 يورو	مبلغ واحد مقطوع	6 000 يورو	8 178	دولاراً أمريكياً
المجموع الفرعي					**8 178**	**دولاراً أمريكياً**
المجموع الكلي					**1 004 622**	**دولاراً أمريكياً**

الملحق 2: السياق

ملاحظة: المقصود بهذا الملحق أن يعطي معلومات أساسية إلى منظمات المجتمع المدني بشأن لجنة الأمن الغذائي وآلية المجتمع المدني، ولا ينبغي أن يؤخذ كجـزء أصيـل من الوثيقــة التي ستقرهــا اللجنــة

دور لجنة الأمن الغذائي العالمي والغرض منها

أدخلت إصلاحات على لجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل تعزيز دورها كمنتدى عالمي للسياسات التي تناقش مسائل سياسات الأغذية بعد سنة من التفاوض فيما بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الأمم المتحدة.

لماذا أدخلت إصلاحات على لجنة الأمن الغذائي؟

الارتفاع الهائل الذي حدث في أسعار الأغذية في عامي 2007–2008 والمظاهرات التي نجمت عن ذلك في المدن في مختلف أرجاء العالم، وزيادة عدد الجوعى بنحو 150 مليون نسمة، كلها سلطت الضوء على فشل نظام صنع القرارات المتعلقة بالأغذية والزراعة في العالم، وخلقت الزخم الضروري لإحداث تغييرات في هذا النظام. فهناك دائماً سياسات متعارضة، وأصبح الأمر بحاجة إلى مزيد من الجهود لضمان اتساق السياسات بين مختلف المؤسسات الدولية وإعطاء الأولوية لتشجيع وحماية الأمن الغذائي والتغذية للجميع فوق كل المصالح الأخرى. كما أن هناك حاجة إلى الترويج لمصالح صغار منتجي الأغذية والمستهلكين الفقراء (أي هؤلاء الأكثر تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والمتضررين منهما) وإلى إيجاد نماذج مستدامة للإنتاج والاستهلاك، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية. فالجهود المبذولة لإعادة تنظيم هياكل الحوكمة العالمية للأغذية والزراعة، دعت منظمات المجتمع المدني إلى إيجاد مساحة مشتركة على المستوى الدولي يكون فيها لجميع البلدان رأيها على قدم المساواة وتكون فيها منظمات المجتمع المدني مشاركاً نشطاً في المداولات. وأوضح الكثير من منظمات المجتمع المدني، بجانب عدد من الحكومات والمؤسسات الدولية، أن لجنة الأمن الغذائي العالمي القائمة يمكن إصلاحها لتقوم بهذا الدور.

ماذا سيكون دور لجنة الأمن الغذائي العالمي الجديدة؟

طبقاً للاتفاقيات المعقودة، فإن للجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها، باعتبارها الجهاز الأول لحوكمة الأمن الغذائي العالمي، دور في تشجيع التنسيق العالمي، والتقاء السياسات، وتيسير الدعم والمشورة إلى البلدان والأقاليم، وتشجيع التنسيق، على المستويين الوطني والإقليمي، وتشجيع المساءلة، وتقاسم أفضل الممارسات، ووضع إطار استراتيجي عالمي. وسوف تلتزم الحكومات بترجمة الإطار الاستراتيجي العالمي إلى خطط عمل وطنية، مع مشاركة جميع أصحاب الشأن في تحسين العمل المنسق.

ولأول مرة في تاريخ منظومة الأمم المتحدة، سيكون ممثلو صغار منتجي الأغذية وغيرهم من منظمات المجتمع المدني، بجانب اتحادات القطاع الخاص وأصحاب الشأن الآخرين، مشاركين كاملين وليسوا مجرد مراقبين في العملية الحكومية الدولية.

وتنص وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي على أن: "تشجَّع الدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي العالمي على تشكيل أو تعزيز الآليات الوطنية المتعددة التخصصات، بحسب تقديرها ... بما في ذلك جميع أصحاب الشأن المكرسون لتحسين الأمن الغذائي على المستويين الوطني والمحلي".

سوف يكون المجتمع المدني شريكاً رسمياً في اللجنة الجديدة للأمن الغذائي العالمي. وحتى في الاجتماعات السنوية العالمية. ورغم أن الحق في التصويت سيظل محفوظاً للحكومات الأعضاء، فإن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشبكات التابعة لها سيكونون "مشاركين ليس لهم حق التصويت"[8]. ومعنى ذلك أنه سيكون لهم حق التدخل في مناقشات الاجتماع العام أو المناقشات الافتتاحية، والمساهمة في إعداد وثائق الاجتماع وجداول الأعمال، وتقديم الوثائق والمقترحات. ولاشك أن فتح هذا المجال سوف يزيد من المشاركة الاجتماعية في صنع السياسات الدولية، بما يعطي الأمل في المساهمة في استراتيجيات أكثر فعالية للأمن الغذائي والتغذية.

ولن تقتصر لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد الآن على دورة عالمية واحدة في كل سنة. فالمتوقع أن تكون هناك سلسلة من الأنشطة المستمرة فيما بين الدورة والأخرى، بما يربط المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، التي سيكون لمنظمات المجتمع المدني دور هام تقوم به.

ما هي آلية منظمات المجتمع المدني؟

لكي يقوم المجتمع المدني بدوره في هذا الإطار المؤسسي الدولي الجديد، من المتوقع أن يقيم آليته المستقلة ذاتياً للمشاركة في أنشطة لجنة الأمن الغذائي العالمي ومناقشاتها ومفاوضاتها وقراراتها. وسوف يكون دور آلية منظمات المجتمع المدني دوراً محايداً وتيسيرياً، حيث تسمع فيه أصوات جميع منظمات المجتمع المدني. ومشروع الاقتراح الحالي هو جهد أولي في هذا الاتجاه. ومن المهم التأكيد على أنه رغم أن هذه الآلية الفريدة هي آلية جديدة، فلا شك إننا نبدأ من الصفر. ولكن الأمر على عكس ذلك، فنحن نبني على شبكة واسعة من التجارب التي راكمتها منظمات المجتمع المدني في مجموعة من مجالات السياسات، ونستخلص الدروس من نماذج الآليات القائمة للربط بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك اللجنة الدولية للتخطيط، ومنتدى المزراعين، والمنتدى الدائم لقضايا السكان الأصليين، وآليات التنسيق المختلفة في المنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك.

[8] لن تكون منظمات المجتمع المدني هي المشارك الوحيد الذي ليس له حق التصويت في لجنة الأمن الغذائي العالمي، فالقائمة الكاملة تشمل: ممثلي وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها، ومنظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية، والشبكات الدولية للبحوث الزراعية مثل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية، وممثلي اتحادات القطاع الخاص، والصناديق الخيرية الخاصة.

وفي وثيقة منظمات المجتمع المدني إشارة إلى: *الجهات التي ليس لها مقومات الدولة والعناصر الفاعلة التي لا تسعى إلى تحقيق ربح مثل: منظمات صغار منتجي الأغذية؛ والحركات الاجتماعية؛ والسكان الأصليين؛ ومجموعات المجتمعات المحلية، ومجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات و/أو تقوم باستقطاب التأييد في مجالات الأمن الغذائي والتغذية. ولا تشمل هذه التسمية اتحادات الأعمال التجارية التي تعترف بها وثيقة إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها ضمن دائرة القطاع الخاص.*

من المعترف به أن آلية المجتمع المدني تحتاج إلى التطوير مع مرور الوقت وإدخال تعديلات عليها، لاسيما بعد الخبرات التي ستكتسب في السنة الأولى من التشغيل (2011/2010). ومع ذلك، سوف يبذل أقصى جهد لضمان عمليات اختيار أعضاء لجنة التنسيق، وأعضاء المجموعة الاستشارية للجنة الأمن الغذائي، والمشاركين في الدورات العامة للجنة، وللتيسير بشكلٍ عام على أكبر قدر من المشاركة من جانب العناصر الفاعلة في المجتمع المدني لكي تكون شاملة وشفافة بقدر الإمكان. واعترافاً بالتحديات التي ستواجه إنشاء آلية عالمية للمجتمع المدني بهذا الشكل، سيتم اختيار نقاط الاتصال لأدوار آلية المجتمع المدني ولجنة الأمن الغذائي العالمي لفترة مبدئية لمدة سنة. وسوف يجري تقييم لآلية المجتمع المدني في أكتوبر/تشرين الأول 2011، مع إدخال تحسينات على وظيفتها، مثل تشكيل لجنة التنسيق (من حيث التوازن بين الأقاليم والجنسين والدوائر). وبناء على ذلك، فإن شاغلي المناصب سيختارون لمدة سنتين، تمشياً مع الإجراءات المتبعة في لجنة الأمن الغذائي العالمي نفسها.

الملحق 3:

المبادئ الرئيسية الخارجة من مجموعة العمل الأولى بالمنتدى الشعبي للسيادة الغذائية عام 2009 بشأن مشاركة المجتمع المدني في لجنة الأمن الغذائي العالمي

ملاحظة: المقصود بهذا الملحق أن يعطي معلومات أساسية إلى منظمات المجتمع المدني بشأن لجنة الأمن الغذائي وآلية المجتمع المدني، ولا ينبغي أن يؤخذ كجزء أصيل من الوثيقة التي ستقرها اللجنة

- ينبغي لمشاركة منظمات المجتمع المدني في لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تعطي أولوية لأكثر الناس تضرراً، مثل صغار المنتجين، ومجتمعات الصيد، والرعاة، والسكان الأصليين، وفقراء الحضر، والمهاجرين، والعمال الزراعيين، وغيرهم.
- تحتاج لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد تجديدها إلى منظور جنساني شامل، وخاصة مع التحول إلى التركيز باتجاه صغار المنتجين، الذين تشكل المرأة العنصر الأول فيهم. وينبغي أن تعمل مجموعات منظمات المجتمع المدني المشاركة في لجنة الأمن الغذائي العالمي على الوصول بنسبة مشاركة المرأة إلى 50 في المائة.
- ينبغي أن تستهدف المشاركة في آلية تنسيق المجتمع المدني إلى المحافظة على الوحدة والتضامن التي أوجدتها هذه العملية بين منظمات المجتمع المدني، وإن كان لا ينبغي أن ينطوي ذلك على تسطيح التنوع الموجود بين أفراد المجتمع المدني من حيث الأهداف، والاستراتيجيات والمضمون. وينبغي أن ينعكس ذلك في استراتيجيات الارتباط.
- ينبغي ربط آليات التمويل الجديدة التي تقام استجابة لأزمة الأغذية بلجنة الأمن الغذائي العالمي.
- ينبغي أن يكون للجنة الأمن الغذائي العالمي بعد تجديدها روابط قوية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، لكي تساهم في المساعدة في كفاح العناصر الفاعلة من أجل إيجاد مساحات للحوكمة وصنع السياسات على هذه المستويات، ولضمان سماع وجهات نظر ومعارف العناصر الفاعلة على المستويات المحلية والأخذ بها.
- ينبغي أن تكون لجنة الأمن الغذائي العالمي مكاناً تستطيع فيه منظمات المجتمع المدني تحسين مضمونها وإحداث تغييرات اجتماعية.
- ينبغي أن تستمر مجموعة الاتصال في منظمة المجتمع المدني في عملها دون أي تغيير، وأن تبدأ العمل في وضع تفاصيل مشاركة منظمة المجتمع الدولي في لجنة الأمن الغذائي.
- ينبغي على الجهات التي تملك قدرات — مثل المنظمات غير الحكومية وغيرها — أن تواصل مساعدة تلك التي لا تملك مثل هذه القدرات، والأميين، والمهمشين — لكي يتابعوا عملية لجنة الأمن الغذائي مع توزيع المعلومات المفيدة في هذا الشأن.

- ينبغي للبرامج الوطنية أن تحشد أكبر قطاع ممكن من المجتمع.
- على آلية منظمة المجتمع المدني المستقلة ذاتياً أن تتلافى إقامة نظام بيروقراطي في روما.
- إن التمثيل المتعدد القطاعات داخل آلية منظمة المجتمع المدني له أهمية بالغة، وهو بحاجة إلى مجموعة عريضة من الآراء.
- من الضروري إعطاء قيمة أكبر لآليات إنتاج الفلاحين والسكان الأصليين المعرضة للتهديد.
- سوف تقوم منظمات المجتمع المدني بتقييم أداء لجنة الأمن الغذائي العالمي وأدائها هي نفسها في ثلاث سنوات.